

جردة 2020

عصام شلهوب

المئوية الأولى إنتهت على شفا انهيار الهيكل
إنكماش اقتصادي وتضخم استهلاكي

اقفل عام 2020 على شفا انهيار هيكل الاقتصاد والمجتمع بفعل ازمت باتت مستعصية ومتشعبة، واهمال متباد على مدى سنوات وربما عقود عبر احتساب حقبة التسعينات وبداية الالفية الثانية، للاصلاحات في غير قطاع وادارة في الدولة. لكن المصادفة الثقيلة ان توقيت هذه الهاوية تزامن مع الذكرى المئوية الاولى لاعلان دولة لبنان الكبير

كيف ستبنى اسس المئوية الثانية لهذه الدولة كي لا تنهار مجددا في نهايتها؟ هذه الاسس لا تزال تغلفها الضبابية، في ظل استمرار التأزم السياسي الذي يرافقه تخطيط في القرارات والاجراءات لتأخير السقوط النهائي. تسلسلت فصول الانهيار التي شهدتها اللبناني يوميا على مدى ايام هذه السنة، وبينت تقارير مراكز الدراسات والابحاث في المصارف انه بدءا من الفصل الاخير من عام 2019 اندلعت الازمة الاقتصادية الحادة، اضافة الى اعلان الدولة اللبنانية عن تعثرها في سداد ديونها بالعملات الاجنبية في الفصل الاول من العام 2020، وتدهور الوضع النقدي في سياق التفاوت الملحوظ بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد في السوق الموازية، ناهيك بتفشي وباء كورونا الذي نجم عنه اغلاق للبلد لعدد من الاسابيع، مروراً بانفجار مرفأ بيروت في 4 آب. كل هذه العوامل ارجت بثقلها على القطاع الحقيقي بشكل خاص وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.

توقع صندوق النقد الدولي ان يسجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في لبنان انكماشاً بنسبة 25% عام 2020، كذلك جاءت توقعات المؤسسات الدولية قائمة عقب انفجار مرفأ بيروت. في المقابل، سجل مؤشر اسعار الاستهلاك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 111% في تشرين الاول 2020 مقارنة بتشرين الاول 2019، ما يعني ان البلاد وقعت في فخ الركود التضخمي.

يعزى الوهن الاقتصادي في لبنان هذه السنة الى انكماش الانفاق الخاص، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وكذلك الى التراجع الصافي في الانفاق العام. اداء مؤشرات القطاع الحقيقي هذا العام جاء مرآة للوهن الاقتصادي. فمن اصل 11 مؤشراً للقطاع الحقيقي، تراجع 10 مؤشرات، بينما ارتفع مؤشر واحد خلال الاشهر العشرة الاولى من سنة 2020 مقارنة بالاشهر العشرة الاولى من عام 2019. من بين المؤشرات التي سجلت نسب نمو سلبية، نذكر عدد السياح (78.4 - %)، عدد المسافرين عبر مطار بيروت

سجل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 10.0 مليارات دولار في الاشهر العشرة الاولى من عام 2020، في مقابل عجز بقيمة 5.8 مليارات دولار خلال عام 2019.

على صعيد المالية العامة، اظهرت مؤشرات الاشهر الثمانية الاولى من عام 2020، ان الإيرادات والنفقات تراجعت بنسب تتجاوز 10 في المئة، وادت الى تقليص طفيف في العجز المالي العام. كذلك انخفضت النفقات العامة بنسبة 18.5%، وتراجعت الإيرادات بنسبة 20.2% على اساس سنوي خلال الفترة، مما ادى الى انخفاض في العجز المالي العام بنسبة 14.1%.

على الصعيد النقدي، اتسمت الاوضاع النقدية في الشهر الـ 11 من عام 2020 بتآكل



الازمة الاقتصادية الحالية هي الاعنى في تاريخ لبنان الحديث.



الخبير المصرفي الدكتور مروان بركات.

مواجهة خمسة تحديات ماكرو اقتصادية هي: 1 - تصحيح الوضع النقدي مع التراجع في احتياطات مصرف لبنان السائلة الى ما دون 18 مليار دولار، في ظل الحاجات التمويلية الملحوظة بالعملات الاجنبية والتي تناهز نحو 10 مليارات دولار في السنة. من هنا اهمية المساعدات الخارجية وارساء برنامج كامل مع صندوق النقد الدولي من الحكومة العتيدة، يضمن صدقية الدولة في تنفيذ الاصلاحات الموعودة، ويكون له اثر الراجعة على الدول المانحة.

2 - تصحيح الاوضاع المصرفية مع ضرورة توحيد الاجراءات المصرفية ضمن مشروع قانون Capital Control يصدر عن السلطة التنفيذية وتبناه السلطة التشريعية، بالتزامن مع جهود اعادة هيكلة القطاع المصرفي لتعزيز مكانته المالية وحوكمتة وتحفيز قدرته على الصمود.

3 - تصحيح الاختلالات القائمة على صعيد المالية العامة التي تشكل عنصر الهشاشة الابرز حالياً في الاقتصاد، علماً ان النموذج القائم حول تمويل العجز المالي العام من خلال الودائع المصرفية غير قابل للاستدامة، لأن قاعدة الودائع انخفضت 15 مليار دولار في عام 2019 وبمقدار 18 مليار دولار اضافية في الاشهر العشرة من عام 2020. من هنا اهمية خفض الدولة لحاجاتها التمويلية من خلال تعزيز الإيرادات، وتحسين الجباية، ومكافحة التهرب الضريبي، وخفض الانفاق، وخدمة الدين، واصلاح قطاع الكهرباء، وخصخصة بعض المؤسسات العامة لخفض نسب العجز والاستدانة.

4 - تصحيح القطاع الخارجي مع تفاقم الاختلالات الخارجية، علماً ان النموذج القائم على استدامة العجز التجاري عبر الاعتماد على تدفقات الاموال الوافدة لم يعد قابلاً للاستمرار، نظراً الى تراجعها الملحوظ. ثمة امكانات لتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من خلال خفض اضافي في الودائع وزيادة الصادرات وتحفيز تدفق الاموال. من هنا اهمية اعادة احياء قدرة لبنان على اجتذاب الرساميل، عبر تعزيز الثقة وتحفيز الانتاج والتصدير بدعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ووضع

تفلت سعر الصرف سببه انعدام الثقة وتراجع حركة الاموال الوافدة

معدلات الفوائد على الودائع بالدولار الى 1.04% في نهاية تشرين الاول من 6.61% في نهاية تشرين الاول 2019.

تعرضت اسواق الاسهم والدين لضغوط جمة. اذ انكشمت اسعار الاسهم المدرجة في بورصة بيروت بنسبة 15.9% في الاشهر الـ 11 من العام الفائت، على الرغم من التحسن في اسعار اسهم سوليدير التي تضاعفت خلال تلك الفترة. في موازاة ذلك، اتسعت هوامش مقايضة المخاطر الائتمانية بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة وسط تخلف الدولة عن سداد الديون السيادية.

للخروج من نفق الانهيار، ثمة تحديات حددها الخبير المصرفي الدكتور مروان بركات جواباً عن استيضاحات "الامن العام"، فقال في هذا السياق "في ظل هذه التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية، يتعين على الحكومة العتيدة والدولة

الاحتياطات السائلة بالنقد الاجنبي لدى مصرف لبنان، والافراط في خلق النقد بالليرة، وظهور اسعار صرف متعددة وتسجيل اول تراجع في معدلات الفائدة منذ عشر سنوات. فالموجودات الخارجية لمصرف لبنان انخفضت بقيمة 12.2 مليار دولار في الاشهر الـ 11 الاولى من السنة الجارية لتبلغ 25.0 مليار دولار في ايلول 2020، بما فيها سندات الاوروبوند السيادية المستحوذة من المصرف المركزي والتسهيلات بالعملات المعطاة من هذا الاخير الى المصارف. وقد ادى ذلك الى تقلص الاحتياطات السائلة بالعملات الاجنبية الى ما دون 18 مليار دولار.

على صعيد القطاع المصرفي، سجلت الودائع المصرفية التي تستحوذ على ما نسبته 74% من الموجودات المصرفية، تقلصاً بقيمة 18.0 مليار دولار خلال الاشهر العشرة الاولى من عام 2020 لتبلغ 141.0 مليار دولار في نهاية تشرين الاول. يرتبط هذا التقلص في الودائع بتراجع كل من الودائع بالليرة بقيمة 10.2 مليارات دولار والودائع بالعملات الاجنبية بقيمة 7.7 مليارات دولار. على صعيد معدلات الفوائد، انخفضت خلال العام الجاري لتبلغ على الودائع بالليرة 3.14% في نهاية تشرين الاول في مقابل 9.40% في تشرين الثاني المنصرم، في حين تراجعت



تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن



خفض سعر صرف الليرة في مقابل الدولار يجب ان يتم تدريجيا.

قابلا للاستدامة، لاسيما مع الانخفاض الصافي في الودائع منذ بداية عام 2019".
عن انعكاسات تفلت سعر الصرف، عزا بركات الاسباب الى "فقدان عام للثقة في ظل التخبط السياسي وتراجع حركة الاموال الوافدة ما ادى الى ضغط على ميزان المدفوعات وسجل عجوزات ملحوظة بلغت هذا العام 10 مليارات دولار حتى تشرين الاول، وانخفاض احتياطات مصرف لبنان السائلة الى ما دون 18 مليار دولار، وبالتالي تراجع قدرته على التدخل في السوق، وخلق نقد بالليرة بحيث ارتفع النقد المتداول بنسبة 147% في الاشهر العشرة من عام 2020".

ورأى ان "لجم الضغوط السائدة في السوق الموازية لتقليل التفاوت الملموس بين اسعار الصرف المتعددة، بات ضروريا لفرملة الانهيار المالي وارساء توازن اقتصادي. الا ان اي عملية خفض سعر الصرف الرسمي لليرة في مقابل الدولار يجب ان تتم تدريجيا وليس فوريا، نظرا الى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنطوي عليها هذه الخطوة. اذ من شأن ذلك ان يؤدي الى تصاعد في نسب تضخم الاسعار، وضغط اضافي على الاقتصاد الحقيقي، وزيادة في البطالة، وتداعيات سلبية على التوزيع الوطني للدخل".

لم يغفل بركات ان يشير الى ان "انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 100% في السوق الرسمية يؤدي الى تضخم اضافي في الاسعار بنسبة 30%. وانخفاض في الناتج المحلي الاسمي بالدولار بنسبة 28%. اما عن تأثيره على التسليفات، فقد يؤدي ذلك الى زيادة ملحوظة في التسليفات المشكوك في تحصيلها والتي بلغت مستوى قياسيا في حدود 34.4% في نهاية ايلول 2020، وفقا لارقام مصرف لبنان، في مقابل 19.6% في نهاية عام 2019".

وخلص بركات الى ان "لجم التدهور النقدي يتم عبر احتواء العجوزات في ميزان المدفوعات واصلاحات الدولة لخفض عجوزاتها وحاجاتها التمويلية، مع ضرورة تشكيل حكومة قادرة على مواكبة التحديات، واستقطاب المساعدات التي يحتاجها لبنان لكبح الانهيار المالي ولتمكين مصرف لبنان من تعزيز احتياطاته".

في تاريخ لبنان الحديث والتي تراكمت مع احداث غير اعتيادية، كالتعبئة العامة لمواجهة وباء كورونا، وعلان الدولة عن تعثرها في سداد مستحققاتها بالعملة الاجنبية، وانفجار مرفأ بيروت، واستمرار الفراغ الحكومي، ما ارخى بثقله على اوضاع المالية العامة التي شهدت تراجعا ملحوظا في الإيرادات بنسبة 20% في الشهر الثمانية من العام الفائت، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019. فعلى الرغم من تراجع العجز المالي العام في سياق انخفاض ملموس في الانفاق، يتوقع تفاقم الاختلالات القائمة على صعيد المالية العامة خلال العام الجاري، في ظل نسب عجز ومديونية غير قابلة للاستدامة مقارنة بحجم الاقتصاد، وذلك بعيدا من الاهداف المحددة في موازنة عام 2020، لاسيما في ظل الانكماش الحاد في حجم الاقتصاد بالدولار الحقيقي من 52 مليار دولار في عام 2019 الى 19 مليارا في عام 2020، وفق صندوق النقد الدولي. بالتالي، يتوقع وصول نسبة العجز المالي العام الى الناتج الى 17% في عام 2020 وفق صندوق النقد، وهي ضعف نسبة العجز العام الى الناتج المستهدفة في موازنة عام 2020، ما يدل على ان تصحيح اختلالات المالية العامة بات ملحا لخفض حاجات الدولة التمويلية، خصوصا وان النموذج القائم على تمويل العجز المالي من طريق نمو الودائع لم يعد

القيود والرسوم على الاستيراد الذي يستنزف الموجودات الخارجية للقطاع المالي.
5 - اعادة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، بعد انتقال الاقتصاد حاليا من حلقة النمو المنخفض الى وضعية الركود التضخمي في ظل انخفاض الناتج المحلي الفعلي بكثر من 25% هذا العام، وارتفاع التضخم الى اكثر من 111%. هنا تكمن اهمية تحفيز الاستثمار الخاص الذي يشكل رافعة للنمو الاقتصادي، خصوصا في ظل استحالة تعزيز الانفاق العام نظرا الى ضرورة الاجراءات التقشفية. كما تبرز اهمية خفض النفقات التشغيلية وتحسين معايير مزاولة الاعمال، وخفض معدلات الفوائد التي كان لها اثار استيعادية على الاستثمار الخاص خلال العقد المنصرم.

لا شك في ان الاختلالات البنوية القائمة في لبنان حاليا جسيمة، الا ان المخارج لا تزال متاحة اذا صدقت النيات وتم اتخاذ خيارات وتدابير جذرية، من دون اي مباطلة من الحكومة العتيدة والسلطات المعنية تعبر بلبنان الى بر الامان".

قال بركات ان "المالية العامة تأخذ حيزا مهما اليوم اذا تم التقيد بالنفقات والإيرادات الواردة في موازنة عام 2020، خصوصا انها تشكل ابرز عناصر الهشاشة في الاقتصاد، مع استفحال نسب المديونية والعجز العام لاسيما خلال عام 2020 واندلاع ازمة اقتصادية هي الاعنى